البيئة الاقتصادية

تُصنَّف اقتصاديات الجزائر في المرتبة الثالثة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتُعَدّ بمثابة القاطرة لدول المغرب العربي. كما تُعتبر من بين الدول القليلة التي نجحت في تقليص نسبة الفقر بمعدل 20% خلال عشرين سنة. وقد اتخذت السلطات العمومية الجزائرية إجراءات مهمة لتحسين مستوى رفاهية المواطنين.

منذ استقلالها عام 1962، شرعت الجزائر في تنفيذ مشاريع اقتصادية كبرى بهدف إرساء قاعدة صناعية قوية. غير أنّه، ورغم الإنجازات الكبيرة المتمثلة في الطرق، والمترو، والطرق السريعة، والجامعات، والمصانع وغيرها، فإن الاقتصاد الجزائري مرّ بمراحل متقلبة.

في ثمانينيات القرن الماضي، واجه الاقتصاد الجزائري صعوبات كبيرة، حيث شكّل الانهيار النفطي لعام 1986 ضربة قاسية أدّت إلى اعتماد خطط لمكافحة الندرة وتحقيق الاستقرار. وفي مطلع التسعينيات، شرعت الجزائر في تنفيذ إصلاحات هيكلية جسّدت الانتقال نحو اقتصاد السوق.

ومنذ ذلك الحين، تواصل الجزائر جهودها لتحسين بيئة اقتصادها بما يسمح بتطوير نسيج صناعي واقتصاد قادر على خلق الثروة والقيمة المضافة، بما يضمن استمرار التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يبقى الاقتصاد الجزائري معتمداً بدرجة كبيرة على المحروقات وعلى تقلبات أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، إذ تشكل عائدات المحروقات المصدر الرئيسي للعملات الصعبة. وبوجه عام، يُسجَّل تحسن مستمر في مناخ الأعمال بالجزائر، حيث تعرف العديد من المؤسسات نمواً ملحوظاً جعل من البلاد وجهة استثمارية للأجانب.

وفي الوقت الراهن، أصبح من الصعب أكثر فأكثر تحديد جنسية الشركات، بالنظر إلى توسع نشاطاتها على المستوى العالمي وامتلاك رؤوس أموالها من قبل مستثمرين أجانب. ومع ذلك، ما تزال الشركات الوطنية تحافظ على حيويتها، رغم الصعوبات والقيود التي تواجه بعضها.

التاريخ

(1962 – 1978)اقتصاد مُخطط

تميّزت هذه المرحلة أساساً بتأميم القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري، مثل المناجم والمحروقات، إلى جانب إنشاء المؤسسات العمومية واستكمال بناء الهياكل والمؤسسات العامة للدولة.

(1979 – 1987)إعادة الهيكلة

بدأت عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في الثمانينيات، بعد صدمة انهيار أسعار النفط سنة 1986، التي أدّت إلى أزمة اقتصادية أبرزت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني.

(1988 – 1993)الخصخصة

أدى تراجع أسعار المحروقات ابتداءً من منتصف عام 1985 إلى نتائج سلبية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. وقد دفعت هذه الأزمة السلطات العمومية إلى طلب مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي، عبر إعادة جدولة الدين الخارجي، وهي مساعدة كانت مشروطة بتنفيذ إصلاحات اقتصادية. خلال هذه الفترة، استهلكت خدمة الدين ما يقارب 80% من موارد الجزائر من العملة الصعبة، مما أدى إلى تدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية بشكل حاد. ابتداءً من عام 1993، شرعت السلطات في تنفيذ عملية خصخصة وإصلاحات اقتصادية لتحرير الاقتصاد الوطني.

(1994 – 2015)الانتقال إلى اقتصاد السوق

منذ عام 1994، انطلقت الجزائر في الانتقال من اقتصاد مُخطط إلى اقتصاد سوق، عبر خصخصة المؤسسات العمومية، تخفيض قيمة الدينار الجزائري، تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، وإعادة جدولة الدين الخارجي. ورغم هذا التحول، ظل الطابع الصناعي ضعيفاً، حيث لم يتجاوز إسهام القطاع الصناعي 5% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين مثّل قطاعا الخدمات والتجارة 83% منه. أما صادرات المحروقات فقد شكّلت نحو 95% من العائدات الخارجية وقرابة 60% من ميزانية الدولة.

(2015 – 2019)

أدت أزمة انخفاض أسعار النفط منذ صيف 2014 إلى تراجع كبير في الإيرادات النفطية، مما تسبب في عجز في الميزانية وميزان التجارة. كما تراجعت احتياطات الصرف بحوالي 114 مليار دولار منذ 2014 لتصل إلى نحو 62 مليار دولار في نهاية 2019. وفي إطار سياستها الاقتصادية، ركزت الجزائر جهودها على

تعزيز نسيجها الصناعي وتنويع اقتصادها عبر إجراءات تحفيزية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافةً إلى تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي. وقد أكّد تقرير صادر عن مكتب الاستشارات Oxford Business Group سنة 2017 نفس التوجه. ومن ثَمّ، واصلت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتوفير بيئة أعمال تتسم بالشفافية والمنافسة العادلة.

الاستثمار

لقد تم دعم الاستثمار العمومي في الجزائر بفضل العائدات المتأتية من تصدير المحروقات من نفط وغاز. ومن أجل تعزيز مسار الدمقرطة وتحسين ظروف معيشة المواطنين، أولت السلطات العمومية أهمية كبيرة لتكثيف الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

في إطار الخطة الخماسية للاستثمارات للفترة 2010 – 2014، تم تخصيص 40% من إجمالي الغلاف المالي (286 مليار دولار أمريكي) للتنمية الاجتماعية للمواطنين. أمّا في الخطة الخماسية 2015 – 2020 (262 مليار دولار أمريكي)، فقد كان الهدف مواصلة إنجاز مختلف برامج التنمية الخاصة بالبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية قيد التنفيذ.

غير أنّ تراجع أسعار النفط أثّر بشكل واضح على أداء الجزائر في مجال الاستثمار، مما أدى إلى تأجيل عدد من المشاريع. ومنذ سنة 2016، اعتمدت السلطات العمومية خطة للنمو الاقتصادي للفترة 2016 – 2030، تقوم أساساً على المشاركة الفعالة للقطاعين الخاص الوطني والأجنبي.

البطالة

وفقاً لإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، بلغ معدل البطالة في الجزائر 11,4% في مايو 2019، مقابل 11,7% في سبتمبر 2018، أي بانخفاض قدره 0,3 نقطة. غير أنّ جائحة كوفيد-19 كان لها أثر بالغ على فقدان مناصب العمل، حيث ارتفع معدل البطالة في الجزائر سنة 2020 ليصل إلى 14.%

سجّل معدل البطالة لدى الرجال انخفاضاً نسبياً، إذ تراجع من 9,9% في سبتمبر 2018 إلى 9,1% في مايو 2019. في المقابل، شهدت نسبة البطالة لدى النساء ارتفاعاً خلال نفس الفترة، حيث انتقلت من 19,4% إلى 20,4.%

تُظهر نسب البطالة فروقاً ملحوظة تبعاً للفئة العمرية والمستوى التعليمي على وجه الخصوص. إذ تمس البطالة بشكل أساسي الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة، حيث بلغ معدلها 26,9% في مايو 2019، مقابل 29,1% في سبتمبر 2018، أي بانخفاض قدره 2,2 نقطة.

المالية والنقد

ابتداءً من سنة 1986 التي شهدت صدمة نفطية، شرعت السلطات العمومية في تحرير القطاع البنكي، وهو ما أتاح إنشاء عدة بنوك خاصة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الأنشطة النقدية والمصرفية للدولة تظل مُركّزة تحت إشراف بنك الجزائر.

وقد قامت السلطات، بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ببذل جهود كبيرة في مجال تطهير مالية البلاد، مما سمح بخفض المديونية الخارجية نحو نهاية التسعينيات. ومع ارتفاع أسعار النفط لاحقاً، شهدت احتياطات الصرف نمواً ملحوظاً، إذ ارتفعت من حوالي 5مليارات دولار سنة 1999 إلى أكثر من 110 مليارات دولار سنة 2007، ثم تجاوزت 200مليار دولار سنة 2012.

غير أنّ هذه الاحتياطات بدأت في التراجع نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث بلغت 105مليارات دولار في يوليو 2017، ثم 72مليار دولار في أبريل 2019، لتنخفض لاحقاً إلى حوالي 62مليار دولار مع نهاية 2019.

أمّا الدينار الجزائري فهو الوحدة النقدية للبلاد منذ 1 أبريل 1964، وهو التاريخ الذي حلّ فيه محلّ الفرنك الجزائري الجديد. ومنذ سنة 1994، بدأ الدينار يعرف سلسلة من التخفيضات في قيمته، حيث تم تخفيضه بأكثر من 40%في ذلك العام، وتواصل تراجعه إلى اليوم.

لقد ساهمت الآليات التي وضعتها السلطات العمومية لدعم تشغيل الشباب في التخفيف من حدة هذه الإشكالية، غير أنّ الحاجة ما تزال قائمة إلى المزيد من الإجراءات لإعادة بعث فرص العمل لهذه الفئة. وتبقى ديمقراطية التعليم وتوسيع قاعدة التكوين المهني والتعليم العالي من الأولويات الوطنية في هذا المجال.

الدين الخارجي

في إطار عملية تطهير مالية الدولة، قررت السلطات العمومية في الجزائر الشروع في تسديد مبكر للديون الخارجية المجدولة .ولهذا الغرض، تم إطلاق مسار تفاوضي أثمر توقيع اتفاقيات مع عدة دول، منها: المملكة العربية السعودية، الهند، بولندا، البرتغال، تركيا وسلوفينيا. كما تم التوصل إلى اتفاقيات مع هيئات دائنة أخرى، مثل نادي باريس ونادي لندن.

وقد انخفضت خدمة الدين الخارجي التي كانت تفوق 33مليار دولار سنة 1996 إلى حوالي 4,4مليارات دولار سنة 2007. وفي تقرير خاص حول آفاق الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2012، صنّف كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الجزائر كأقل البلدان مديونية من بين 20 دولة في المنطقة.

وأشار التقرير نفسه إلى أنّ الدين الخارجي للجزائر لم يتجاوز 2,4%من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012، مقابل 2,8%المسجلة في 2011. أمّا حالياً، فلا يمثّل الدين الخارجي للجزائر سوى 1,79مليار دولار، أي ما يعادل 1,06%من الناتج المحلي الإجمالي.

التجارة الخارجية

سعياً إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، اختارت الجزائر انتهاج سياسة الانفتاح التجاري، والتزمت بإجراء إصلاحات اقتصادية في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية. وقد تم تنفيذ تحرير التجارة الخارجية منذ عام 1994، من خلال إلغاء احتكار الدولة على التجارة الخارجية، ورفع جميع الحواجز غير الجمركية، وتبسيط التعريفة الجمركية وغيرها من التدابير.

تشكل صادرات المحروقات العمود الفقري للصادرات الجزائرية، بينما بلغت الصادرات خارج المحروقات حوالي 2,6مليار دولار سنة 2019، موزعة كما يلي:

- 1,95مليار دولار من المنتجات نصف المصنّعة،
- 408ملايين دولار من المواد الغذائية،
- 83مليون دولار من معدات التجهيز الصناعية،
- 96مليون دولار من المواد الأولية،
- 36,5مليون دولار من السلع الاستهلاكية غير الغذائية،
- 250ألف دولار من المنتجات الزراعية.

ورغم ذلك، تبقى الصادرات خارج المحروقات هامشية مقارنة بإجمالي الصادرات. وبعبارة أخرى، فإن الميزان التجاري للجزائر يظل مرتبطاً بشكل كبير بمستوى العائدات المتأتية من صادرات المحروقات.

في سنة 2019، كان الشريك التجاري الأساسي للجزائر هو أوروبا، حيث استحوذت دولها على 63,69% من الصادرات الجزائرية و53,40% من وارداتها. كما احتفظت فرنسا بمكانتها كأول زبون للجزائر (5,05 مليارات دولار)، تلتها إيطاليا (4,62 مليار دولار)، إسبانيا (3,99 مليار دولار)، بريطانيا (2,29 مليار دولار)، وتركيا (2,24 مليار دولار).(

أما على صعيد الواردات، فقد بقيت الصين المموّن الأول للجزائر (7,65 مليارات دولار)، تلتها فرنسا (4,27 مليارات دولار)، إيطاليا (3,41 مليارات دولار)، إسبانيا (2,93 مليارات دولار) وألمانيا (2,83 مليارات دولار). وبالمجمل، شكّل أكبر خمسة زبائن للجزائر حوالي 50,85% من صادراتها سنة 2019.

السوق الداخلي

تظل الاقتصاد الموازي أو السوق غير الرسمية ظاهرة تعرقل استقرار الاقتصاد الجزائري. فحسب تقديرات الخبراء، بلغت حصة هذا القطاع حوالي 600 مليار دينار في مطلع سنوات 2010، أي ما يعادل 17% من صافي الدخول الأولية للأسر الجزائرية.

ومع نهاية سنة 2019، قُدِّر حجم الأموال المتداولة داخل القنوات غير الرسمية بحوالي 5.000 مليار دينار، وهو ما يمثل 30% من الكتلة النقدية الإجمالية في الجزائر، وذلك رغم التدابير التي اتُخذت للحد من هذه الظاهرة.

التجارة الإلكترونية

وفقاً لتقديرات الخبراء، يُقدَّر حجم سوق التجارة الإلكترونية في الجزائر بنحو 5مليارات دولار .وقد دخل حيز التنفيذ القانون رقم 05-18المتعلق بالتجارة الإلكترونية بتاريخ 7 يونيو 2018، حيث حدّد القواعد العامة المنظمة للتجارة الإلكترونية للسلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت.

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات – (ONS) وزارة الصناعة.